

مفاهيم

الأسس العلمية للمعرفة



العنف السياسي

إعداد
نشوى محمد

www.icfsthinktank.org



مفاهيم

الأسس العلمية للمعرفة

سلسلة شهرية تركز على التحليل العلمى الموضوعى لمضمون وأبعاد أهم المصطلحات الشائعة ذات العلاقة بالقضايا المرتبطة بالتطورات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر أو القضايا الداخلية محل الجدل العام والتى يشوب مفاهيمها الكثير من الالتباس وذلك على قاعدة الأسس العلمية للمعرفة والتى تسهم فى التقييم الرشيد للمواقف.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ للدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية .

العنف السياسي

إعداد
نشوى محمد

التعريف بالكاتب

نشوى محمد أحمد

- باحثة في الحركات الاجتماعية.

تقديم

العنف السياسي ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه وإن كان يتم تحت مسميات أخرى، إلا أنه قد أخذ تسميته الحالية في المراحل التي انتشر فيها إحتلال بعض الدول لدول أخرى.

وقد تطور مفهوم العنف السياسي حتى شمل جميع أشكال العنف التي توجه إما من النظام السياسي القائم ضد شعوبه أو من أفراد وجماعات تعمل على إسقاط هذه الأنظمة' إلى أن وصل إلى ضم جميع أشكال العنف سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العالم وهو ما يعرف الآن باسم الإرهاب الدولي، مشتملاً على صور الحرب الأربعة المعروفة وهى: الحرب الشاملة، الحرب العامة أو العالمية، الحرب المحدودة ثم القتال الأقل حدة بما يحتويه من أشكال عديدة منها الانقلاب، الاضطرابات العامة والهياج الشعبي، الثورة، ثم الحرب الأهلية.

على أن هناك أسباب ودوافع للعنف السياسي منها أسباب سيكولوجية نفسية، وأسباب اجتماعية، وعوامل سياسية، وعوامل الصراع الطبقي.

ولقد قامت الباحثة بعرض جذور العنف السياسي في التاريخ وصولاً إلى أشكاله وتطوره في العصر الحديث، موضحة أسبابه وتداعياته في المجتمع العربي في عرض مبسط شيق.

أسرة التحرير

سبتمبر ٢٠١٢

مقدمة

لقد أصبح العنف السياسى جزء من الحياة اليومية فى عالمنا المعاصر، فلا يكاد يمر يوم دون أن تقع عملية من عمليات العنف السياسى فى مكان ما من العالم، حيث تحتل أنباء العنف السياسى صدارة الأنباء العالمية والإقليمية، وأصبح عمليات العنف السياسى تجذب إنتباه الناس من مختلف المستويات السياسية والثقافية، فلم تعد مشكلة العنف السياسى قاصرة على منطقه معينه من العالم، وإنما هى مشكلة دولية بكل المعانى، وصار العنف السياسى هو أهم الوسائل الفعالة التى يلجئ اليها الفرقاء السياسيين لتحقيق أهدافهم، وفى كثير من الأحيان السبيل الوحيد المتاح لبعض الجماعات السياسية للتعبير عن مواقفها والإعلان عن قضاياها السياسية.

وتكمن خطورة العنف السياسى، ليس فقط فى الدماء الكثيرة التى تراق، وإنما فى نوعية الضحايا الذين يقعون ضحايا لأشكال العنف السياسى، التى يذهب ضحيتها العديد من الأبرياء الذين ليست لهم أى علاقة بهذه الصراعات السياسية، ولا يدرون عنها شئ. وإلى جانب الضحايا من المدنيين والأبرياء يذهب معهم العديد من أطراف الصراع الأصليين من العسكريين والتنظيميين، الذين يعتبرون هم أصحاب الصراع الحقيقيين وبالتالى فالعنف السياسى يذهب ضحيته أشكال متعددة من الناس سواء أبرياء أو اطراف فى الصراع.

ويتصدر العنف السياسي قائمة العنف في القرن الحادي والعشرين، فهو من أخطر أنواع العنف وأكثرها انتشاراً على الإطلاق؛ لكثرة المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحتمي بها دعاة العنف السياسي، حيث يجد رجال السياسية والأحزاب السياسية والأيديولوجية في العنف السياسي طرقاً سهلاً لتحقيق طموحاتهم في السلطة، أو رغباتهم في المحافظة عليها.

وتنوعت أشكال العنف السياسي وكذلك المناطق التي يمارس فيها هذا النوع من العنف وكثيراً ما يحلوا للبعض أن يطلق على مفهوم "العنف السياسي" اسم "الإرهاب" للتشابه الكبير بين الاثنين، ولكن في الحقيقة أن مفهوم العنف السياسي أوسع بكثير من مفهوم الإرهاب حيث يمكن أن يعرف العنف السياسي بأنه هو

"ذلك النوع من العنف الذي يتوجه ضد أهداف محددة ومختارة بالتدمير والتخريب والإيذاء من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة سواء كانت هذه الأهداف على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي".

لذا يدخل في نطاق العنف السياسي الحروب التقليدية والانقلابات العسكرية والعمليات الإرهابية والحروب الأهلية والعنف الطائفي.

وبشكل عام فإن العنف السياسي يتصدر قائمة العنف في القرن الحادي والعشرين، فهو من أخطر أنواع العنف وأكثرها انتشاراً على الإطلاق؛ لكثرة المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحتمي بها دعاة العنف السياسي، حيث يجد رجال السياسية والأحزاب السياسية والأيديولوجية في العنف السياسي طرقا سهلاً لتحقيق طموحاتهم في السلطة، أو رغباتهم في المحافظة عليها.

لذلك سوف نستعرض في الصفحات القادمة مفهوم العنف السياسي وتعريفه والفرق بينه وبين مفهوم الإرهاب ونشأت مفهوم العنف السياسي التاريخية وكذلك أهم صور وأشكال العنف السياسي إضافة إلى تداعيات العنف السياسي على المجتمعات والدول والإفراد.

أولاً: الجذور التاريخية للعنف السياسى

لازمت ظاهرة العنف السياسى الإنسان والمجتمعات منذ قديم الأزل، لأن العنف السياسى بأشكاله وصوره المختلفة يستخدم من أجل تحقيق الأهداف السياسية، وصار إستخدام أساليبه أفضل الوسائل لتحقيق الأهداف السياسية للجماعات والدول، وينحدر العنف السياسى من جذور سياسية قديمة، تمثلت في إستخدام العنف كأداة لتحقيق بعض الأهداف السياسية، وتهتم بعض المؤلفات بإبراز بعض صور العنف السياسي في التاريخ القديم والوسيط ومقارنة هذه الصورة بما يحدث اليوم للتأكيد على أن جذور الإرهاب ضاربة في القدم وإن ما يحدث اليوم غير منبت الصلة بإرهاب الأمس.

ويرى بعض الباحثين أنه إذا كان الإجرام قديماً فى البشرية لأنه رافق المجتمع الإنسانى الأول حين تشكله، فإن صفة السياسى على خلاف الإجرام نفسه حديثة العهد جداً، وهذا القول مردود لأن الفرق بين السياسة ومظاهر الحياة الأخرى لا تكن بينهما حدود حاسمة فاصلة كما هو الحال فى زماننا الحاضر، وإنما كانت الجرائم التى ترتكب من أجل الاستيلاء على السلطة، فى قتل زعيم قبيلة أو عشيرة هى جرائم قد ارتكبت لأسباب سياسية، وحملات الخطف والقتل والنهب التى كانت تشنها القبائل ضد جيرانها لإرهابهم واجبارهم على ترك المراعى الخصبة، هى أيضاً من نوع الجرائم التى ارتكبت لأغراض سياسية تتلخص فى إحتلال الأرض.

وعرف الإنسان عبر تاريخه الطويل العديد من أشكال وصور العنف السياسى، فالصراع فى أثينا القديمة كان يتجاوز أحياناً كثيرة حدود المحاورات إلى العنف والمواجهة، وتحدثت البرديات المصرية عن العديد من حالات الصراع الدموى بين أحزاب الكهنة وأنصار الأفكار المختلفة، وفي اليونان القديمة فكانت تشير الآثار القديمة إلى هذه الجرائم التي تعود إلى ٤١٠ ق.م والتي تحاول قلب نظام الحكم إلى الحكم بالإعدام للقائمين بتلك المحاولات الفاشلة ومصادرة أموالهم إلى الآله، وفي عصر الرومان كانت الجرائم السياسية والإرهاب يشكلان صفة واحدة لمرتكبي تلك الأعمال باعتبارهم أعداء للأمة.

وفى التاريخ الإسلامى حدث العديد من أشكال الصراعات السياسية والعنف السياسى، بداية من مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه وارضاه، ثم توالت الصراعات بين القوة الإسلامية المختلفة مثل الصراعات السياسية والتى حملت بين طياتها العنف السياسى مثل الصراع بين الأمويين والعباسيين، ومروراً بحركة أو جماعة "القرامطة" التي تنتسب إلى حمدان الأشعث ويلقب بقرمط، وكانت فرقة شيعية ظاهرها التشيع وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق، حيث عملوا على إنتهاك حرمات الإسلام بإعتدائهم على الحجاج وإقتحامهم الكعبة وسرقة الحجر الأسود ٣١٩هـ وبقي مدة ٢٠ سنة إلى عام ٣٣٩ هـ، كما عملوا على تفكير كل من

لم يعتنق مبدأهم وسفكوا دمائهم وسطوا على أموالهم واستخدموا العنف ذريعة لتحقيق أهداف سياسية(١).

والعنف السياسى المعاصر في عالمنا العربي، من أبرز صوره العنف الدينى الذى تقوده جماعات وتنظيمات تنتسب إلى الإسلام، وترفعه شعاراً ومشروعاً لأجندتها وأهدافها، فى حين التأمل العميق في هذه الظاهرة، نكتشف أن القراءة الدينية أو الفهم الديني لهذه الجماعات، هو عامل من عوامل جنوح هؤلاء إلى الأخذ بأسلوب العنف.

وليس معنى هذا- ولا ينبغي أن يفهم منه- أن العنف يجد جذوره أو مرجعه في العقيدة الإسلامية على نحو ما يذهب إلى ذلك كثيرون! بل معناه أنَّ نسق القيم المتشبع بالدين - لدى المجتمعات العربية- يجد نفسه أحياناً في صراع مع منظومات جديدة من القيم، ويجد عسراً في التكيف معها، مما يضطره إلى الذهاب الى "الجهاد أو ما يعرف بـ(الفريضة الغائبة) أى الجهاد ضد الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من تصدى مثقفين إسلاميين وعلماء دين كبار لمهمة دحض دعوى الجهاد ضد المسلمين تحت أى ظرف، واعتبارها شططاً وغلواء في النظر إلى الدين واستقراء أحكامه، الإ أن ذلك لم يغير من الحقيقة شيئاً.. والحقيقة هى أن دم الناس يسفك يومياً بفتاوى رجال يشك في مدى حجيتهم الدينية، الأمر الذى انتهى بالعديد من التيارات الدينية' باللجؤ إلى العمليات الإرهابية، تحت مسمى الجهاد، سواء على الصعيد المحلى أو العلمى، فعلى المستوى المحلى تلك العمليات التى قامت بها التنظيمات المتطرفة، عمليات الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد فى مصر، أما على الصعيد العالمى مثل العمليات التى يقوم بها تنظيم القاعده تحت مسمى الجبهة العالمية لجهاد اليهود والصلبيين(٢).

وبشكل عام فإن العنف السياسى، ليس مجرد عمليات مثيرة يرضى عنها البعض ويشجبها أغلب الناس، وهو ليس مجرد نشاط من شأنه أن يثير الرعب والخوف مثلما يثيره الوباء أو الزلازل وإنما هو نمط من أنماط استخدام القوة فى

الصراع السياسى، وهو استخدام هادف تمارسه الجماعات السياسية أو الحكومات من أجل التأثير على حرية القرار لدى الخصوم.

ثانياً: تعريف العنف السياسي، والفرق بينه وبين المفاهيم الأخرى المتشابة

يختلط مفهوم العنف السياسى بالعديد من المفاهيم, لتداخله مع العديد من المفاهيم المتشابه أو المتقاربة معه، لذلك يجب بداية تحديد ماهية العنف السياسى، وهناك تعريفات متعددة للعنف السياسى، منها على سبيل المثال:-

- يعرف العنف السياسى بإنه، سلوك منحرف يريد أن يؤثر على نتائج العملية السياسية من خلال استخدام أدوات ضغط إكراهية تجعل الطرف الآخر يذعن إلى مطالب فرقائه فهو استخدام فعلي للقوة أو تهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية إذن العنف السياسي ليس من العمل السياسي بل هو نتاج عوامل نفسية وعقد متراكمة لأشخاص أن يلعبوا على الاختلافات والمتناقضات الاجتماعية والاقتصادية[٣].
- ويمكن تعريفه بأنه، الأعمال والممارسات الموجهة من قبل الدولة أو النظام السياسي أو منظمات سياسية ضد الأفراد والمجموعات، وترتبط موضوعه العنف السياسي ضد الأطفال بالوضع السياسي الذي يحيون في ظله فمن المؤكد أن الأطفال الذين يعيشون تحت ظروف حرب أهلية أو احتلال أو قمع سياسي هم أكثر عرضه من غيرهم لأشكال العنف السياسي الموجه ضدهم.
- أو أنه الاستعمال المدمر للقوة ضد الأشخاص أو الأشياء والموجه لأحدث تغيرات في سياسة الحكومة أو القائمين على أمرها، وهذا التعريف وإن اقتصر على العنف السياسي الموجه ضد الدولة إلا أنه لم يوضح عنف السياسي وقد أشار دليل اكسفورد السياسي إلى العنف السياسي بأنه استخدام التهديد أو الأذى

الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة مستخدمة الإرهاب السياسي الاغتيال "المظاهرات" "الثورات" "الحروب الأهلية" وبعدها توسع المفهوم ليتضمن استخدام الحكومة العنف ضد مواطنيها والذي عرف بعنف الدولة .

- ويمكن أيضاً تعريف العنف السياسي بأنه "استخدام القوة بالتهديد باستخدامها من فرد أو جماعة تعمل أما لصالح السلطة قائمة أو ضدها عندما يكون القصد من ذلك العمل على خلق حالة من القلق الشديد لدى مجموعة أكبر من الضحايا وإجبار تلك المجموعة على الاستجابة للمطالب السياسية لمرتكبي أعمال العنف".

ويعرف "هارولد نيبرج" "العنف السياسى" بأنه "أفعال التدمير والتخريب والحاق الأضرار والخسائر، التى توجه إلى أهداف أو ضحايا مختاره أو ظروف بيئيه أو وسائل أو أدوات والتى تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحرير سلوك الآخرين فى موقف المساومة والتى لها نتائج على النظام الاجتماعى" وإذا ما نظرنا إلى مفهوم النظام الاجتماعى من منظوره العريض، لوجدنا أن العنف السياسى قد يكون محلياً داخل إقليم من الدولة، أو بين أجزاء من الدوله أو قطاعات فيها، أو يكون له مظهر دولى إقليمى أو عالمى.

ووفق نظرية ميلر فإن "العنف السياسى" يشمل صور الحرب الأربعة المعروفة

١- **الحرب الشاملة:** ويقصد بها الحرب النووية التى تشمل دول العالم كلها التى سيصيبها الضرر والتدمير نتيجة العنف سواء كانت طرفاً فى الصراع أم لا.

٢- **الحرب العامة أو العالمية:** والتى يكون أطرافها قوى عظمى تؤيدها مجموعة من الدول وتشمل مسارح عملياتها مناطق كثيرة من العالم.

٣- **الحرب المحدودة:** وهى التى تقع فى منطقة معينة من العالم بين دولتين أو اكثر ويكون مسرح العمليات فيها منطقة معينة حتى ولو كان من أطرافها دولة عظمى،

ومثالها الحرب الكورية وحرب الفوكلاند والحروب العربية الإسرائيلية، والحرب الإيرانية العراقية وحرب فيتنام وغيرها ..الخ.

٤- **القتال الأقل حدة:** ويشمل هذا النوع عدة صور منها.

أ) أعمال العنف الداخلية في الدولة أو العصيان والتمرد وتشمل

– **الاضطرابات العامة والهياج الشعبي**

وتتميز الاضطرابات العامة بإنها عفوية أو تلقائية إلى حد كبير، فهي عنف سياسي غير منظم ومن خصائصها أن درجة العنف فيها ليست كبيرة في العادة، وتهدف إلى تحقيق أهداف متواضعة، ويشترك فيها عدد ضخم من الجمهور، حيث تعبر عن موقف السخط إزاء حالة أو قرار معين وتشمل الاضرابات العنيفة وأعمال الشغب والمظاهرات السياسية.

– **الانقلاب**

ويعني النشاط السري الذي تقوم به عناصر قليلة العدد، ولكنها تملك القدرة على الحسم لوجودها في مراكز حساسة من أجهزة الدولة، وذلك من أجل تغير الحكم القائمة وإحلال نفسها مكانها بعيداً عن مشاركة الجماهير.

– **الثورة**

هي حالة من الصراع الذي يأخذها نطاقاً واسعاً وزمنناً ممتداً، والذي ينتهي بعصيان عام أو انقلاب أو أحياناً حرب أهلية، والذي يهدف إلى فرض نظام بديل للنظام القائم يتضمن تغييراً جذرياً للأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

- **الحرب الأهلية**

وتقع عادتها عندما يفشل الانقلاب أو الثورة أو التمرد والعصيان فى تحقيق أغراض كاملة، ويواجه الطرفان بعضهما البعض فى منطقة جغرافية، كل منهما يحتفظ فيها بقوات مسلحة مستعدة للقتال. وتتمثل الحرب الأهلية فى الحرب التى تقع بين الولايات فى الدول الاتحادية أو الحرب التى تقع داخل دولة واحدة بين أقاليم جغرافية فيها.

وقد يقع الإرهاب الداخلى أو المحلى ضمن أعمال الثورة أو التمرد، كما يستخدم أيضاً فى الحرب الأهلية، ويكون فى هذه النطاق ضمن الإطار العام للتمرد.

ب) أعمال العنف الدولية الأقل حدة

المقصود بأعمال العنف الأقل حدة، هى تلك الأعمال من العنف التى لا تصل فى حدتها إلى درجة الحرب المحدودة، ولكنها تحفظ الصراع ساخناً وذلك بتمثل فى صورتين هما:

١- صورة العنف التى تمثل الحروب الصغرى التى تقع لأسباب وقتية بين دولتين متجاورتين وتمثل فى بعض الاشتباكات التى تنتهى بعد وقت صغير.

٢- صورة اشتباكات مستمرة بسبب نزاعات لا يرغب أطرافها لسبب أو لأخر فى تحويلها إلى حرب كاملة، مثل حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل بين أعوام ١٩٦٨ و١٩٧٣ والاشتباكات بين الصين فى فيتنام فى الماضى، كما تمثلها أيضاً عمليات الحدود أو المناوشات التى تقع بالتبادل بين دولتين متجاورتين، بينهما نزاع أيديولوجى أو خلافات إقليمية بحيث يصبح التوتر سائداً بينهما مما يؤدى إلى وقوع اشتباكات لأسباب واهية نتيجة لذلك التوتر ومثال ذلك الوضع بين كوريا الشمالية والجنوبية.

٣-صورة الإرهاب الدولى، يعتبر ميللر الإرهاب الدولى أحد صور العنف السياسى التى تقع بديلاً للحرب التقليدية فى نطاق صور العنف الأقل حدة، بل أنه يمثل

خطورة معينة فى أن أعمال ليست محكومة وليس لها قواعد أو مقاييس ولا يشترط موافقة الدولة أو مجموعة الدول التى يرتكب لمصلحتها فى القيام به ضد الدولة او الدول التى يوجه ضدها.

ويشمل الإرهاب أعمال التخريب والتدمير للممتلكات والقتل والخطف وأحداث الجراح والتهديد بها، وذلك من أجل تحقيق هدف أساسى وهو إفشاء الرعب بين الأشخاص والمنظمات والحكومات أو مجموعات من الدول وذلك بقصد إجبارها على تعديل أو تحويل سلوكها السياسى بما يتفق ورغبات القائمين بالإرهاب، ويستخدم الإرهاب فى ذلك تكتيكات عدوانية، تشمل عديداً من أساليب الخطف والاغتيال وخطف الطائرات والإبتزاز والتعذيب والمذابح والنسف وزرع المتفجرات والحرائق، وسرقات الأسلحة والسطو على البنوك(٤).

فالإرهاب الدولى إذن صورة من صور العنف السياسى التى تدخل فى نطاق تقسيمات الحروب تحت وصف أعمال العنف الأقل حدة، ويعنى هذا أن الإرهاب يشمل قدراً من العنف يماثل ذلك يحدث فى أى نوع من أنواع الحروب، فعدد ضحاياها وحجم ما يستخدم فيه من أسلحة ومتفجرات ووسائل الدمار، وقيمة ما ينتج عنه من خسائر لا يقاس إطلاقاً بما يحدث فى حرب مهما كان حجمها، إلا أنه رغم ذلك يحقق أثار ونتائج سياسية قد لا تستطيع الحروب تحقيقها بل أنه قد يكون بديلاً كاملاً لهذه الحروب عند استحالة أو استبعاد قيامها.

ولما سبق يمكن ما أن تلخص تلك الأسباب فى عاملين هما:-

أولاً: تماثل القدرة العسكرية لدى طرفى الصراع

بحيث يستحيل أى منهما الحاق الهزيمة بالأخر، وإجباره على إنتهاج السلوك السياسي الذي يطلبه، أو أن تمثل تلك الحرب انتحاراً لكلا الطرفين، كما حدث بين القوتين الأعظم في الماضي، فيما كان يسمى إنذاك بالتوازن النووي، وفي التوازن العسكري في الماضي بين المعسكريين الشرقي والغربي.

ثانياً: أن يكون التفاوت هائلاً بين القدرة العسكرية والقوة القومية لدى طرفي الصراع، وبين القدرة والقوة المتاحة للطرف الأخر مما يستحيل معه الدخول في مواجهة عسكرية، فمن ثم لا يجد الطرف الضعيف سوى الإرهاب بديلاً عن الحرب التقليدية، والذي ينجح في إجبار الطرف القوي على تعديل سلوكه السياسي، وأوضح مثال على ذلك خضوع دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لإرادة بعض الدول الضغرى أو الجماعات السياسية نتيجة للعمليات الإرهابية التي توجه إليها، ولذلك أمثلة كثيرة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

أما بالنسبة للعنف السياسى داخل الدولة الواحدة، فيمكن التميز بين نمطين من العنف السياسى، الأول هو العنف الذى تمارسه الدولة فى ظروف خاصة والثانى هو العنف المضاد الذى يظهر من قبل فئات فى المجتمع تتمرد على نظام الدولة أو فئات تنادى بمطالب خاصة.

أ. عنف الدولة

ومن المعروف أن النظام السياسى يستحوذ على أكثر أدوات القوة، وهو القادر وحده على حقن هذه القوة فى أرجاء النسق، وطالما أن النظام السياسى يمتلك هذه الخصيصية، فإنه يمتلك أيضاً القدرة على إساءة استخدام القوة، ومن ثم فإنه يكون قادر على أن يشبع البناء الاجتماعى بالعنف أو أن يخفف من وطانتة، وذلك بالاعتماد على الأساليب التى يرتضيها كل نظام سياسى لتحقيق أهدافه.

كما أن النظام السياسى هو النظام المنوط به تحقيق الاستقرار والأمن والمحافظة على السيادة وعلى الأرض وعلى السكان والحفاظ على الملكية العامة والتوازان بين طبقات المجتمع وبين أداء المواطنين لواجباتهم ورعاية حقوقهم، وهو إذ يحقق هذه الوظائف فإنه يخول من قبل المجتمع فى استخدام القوة على النحو الذى تنظمه شرائع المجتمع وقوانينه، وإذا ما استطاع النظام السياسى من أن يحقق هذه الوظائف فى ضوء منظومة من الاتفاق العام والتعاقد الاجتماعى فإنه بهذا يكون قد اقترب من الصورة المثلى من النظام السياسى.

ولكن قد يحدث أن تنحرف النظم السياسية عن أداء وظائفها وتتجه نحو السيطرة وإستخدام أساليب القمع والكبح، ويظهر ذلك على وجه الخصوص فى النظم الديكتاتورية التى تحتكر القوة فيها نخبة سياسية صغيرة العدد أو حزب سياسى واحد أو حتى فى بعض الأحيان فرد واحد، وفى هذه الحالة تختفى الحدود بين المشروعية وعدم المشروعية فى علاقات القوة، ويغيب القانون وتصبح إرادة الدولة وسلطتها وأساليبها التى تقوم على التخويف والإرهاب والقمع فوق كل اعتبار، ولقد ظهر فى الخطاب السياسى المعاصر مفهوماً يشير إلى هذه الظاهرة وهو مفهوم عنف الدولة أو إرهاب الدولة، وذلك لوصف أساليب القمع التى تقوم بها دول المؤسسة على حكم دينى أو عرقى كما هو الحال فى إسرائيل أو بعض دول جنوب افريقيا أثناء الحكم العنصرى، وكذلك لوصف أساليب القمع والتخويف التى تستخدمها النظم الديكتاتورية ضد سكانها.

ب. العنف المضاد

ويظهر هذا العنف للاعتراض على قرارات الدولة وأجهزتها التنفيذية أو للمطالبة ببعض الحقوق التى ترى فئات معينة من السكان بأنها محرومة منها أو بمحاولة نزع الشرعية عن النظام السياسى جملة ويمكن التمييز بين الصور التالية للعنف المضاد.

١) العنف السياسى غير المنظم الذى يظهر بشكل تلقائى وبمشاركة جماهيرية واسعة ويتجلى فى صورة من الاعتصامات والمظاهرات وأعمال الشغب.
٢) الإرهاب وهو نمط من العنف يقوم على التآمر من قبل جماعة متمردة على نظام الدولة ويعتمد على درجة عالية من التنظيم ويقوم على استخدام العنف لقلقلة مشروعية الدولة وإحداث درجة من الترويع والتخويف بين السكان وكثيراً ما يلجأ هذا النمط من العنف إلى أساليب تقوم على التخطيط الدقيق والتفيذ الأكثر دقة وغالباً ما تستخدم هذه الأساليب اقصى درجات العنف حيث تظهر الاغتيالات السياسية والتفجيرات والانقلابات العسكرية.

٣) الحروب الأهلية والتى تنشأ بين جماعات دينية أو عرقية أو سياسية ويكون هذا العنف أيضاً على درجة عالية من التنظيم وتشارك فيه أعداد كبيرة من الأفراد كما يقوم أيضاً على استخدام بعض الأساليب الإرهابية.

والأمر الخطير فى هذه الأنماط من العنف، أن بعضها يحدث أثار مدمرة خاصة الإرهاب والحروب الأهلية، ويستخدم الباحثون مصطلح "أزمه العنف" أو "إنكسارات العنف" لوصف الوضع المساوي المترتب على العنف السياسى، ومن مظاهر هذه الأزمة إمكانية أن يتحول العنف الجمعى وتكرار حوادث الإرهاب إلى خلق ثقافة عنف عامة فى المجتمع، بحيث تدفع الثقافات المحلية إلى مزيد من الإنحراف والعنف، ويفقد النظام السياسى قدرته على السيطرة والضبط وفرض النظام(٥).

ويؤدى أيضاً إلى ترك أثار نفسية سيئة فى ذاكرة الأفراد ووعيهم، خاصة الأفراد الذين يشاهدون حوادث العنف أو يخبرونه بأنفسهم، حيث تعيش معهم الخبرات المؤلمة للعنف لفترة طويلة وفضلاً عن ذلك، فإن الإرهاب يؤدى إلى خلق صور متعددة من عدم الاستقرار والأمن وقلقله للسكان من أماكنهم وتشردها فى بعض الأحيان كما أنه خاصة إذا ارتبط بايديولوجية مستندة إلى الماضى، بحيث يجر المجتمع إلى الماضى، ويؤسس لثقافة تطرف تفقد المجتمع قدرته على أن يستخدم إمكانياته لتحقيق الرفاهية لسكانه.

ثالثاً: صور وأشكال العنف السياسي

تعدد صور وأشكال العنف السياسى كما سبق، وسوف نستعرض صورة واحدة من صور العنف السياسى بالتفصيل، وهى صورة الإرهاب لما له من أهمية على الساحة المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك لما له من تداعيات خطيرة على الأنظمة والمجتمعات.

"الإرهاب" كإحدى صور "العنف السياسى"

يتشارك الإرهاب فى مظاهر عديدة من أنشطة العنف الأخرى، إلا إن الذى يميز الإرهاب عن صور عديدة من صور العنف السياسى والجريمة المنظمة، هو أن الإرهاب يسعى لتحقيق أهداف سياسية، وليس الحصول على مكاسب مادية من وراء عملياته، فهدف العمليات الإرهابية النهائى هو القرار السياسى، أى إرغام دولة أو جماعة سياسية على إتخاذ قرار معين أو الامتناع عن اتخاذ قرار تراه فى مصلحتها ما كانت لتتخذه أو لتمتنع عن اتخاذه لولا الإرهاب.

إن الخصيصة السياسية للإرهاب تعطيه القدر من الأهمية والخطورة التى يحظى بها، فالجرائم العادية أو المنظمة مهما بلغت دراجتها من العنف والتنظيم لا تشكل فى العادة ضغطاً مؤثراً على اتخاذ القرار السياسى، فقد تؤثر الجريمة المنظمة بصورة أو بأخرى على سلامة الحياة السياسية فى الدولة، حيث تحمى العصابات بعض رجال السياسة وتفرضهم على المجالس النيابية أو تستخدم نفوذها لتحقيق مصالح لها فى الدوائر الحكومية ولكن ذلك كله يمكن أن يندرج تحت وصف الفساد السياسى فى الدولة.

إلا أن الإرهاب لا يعنى سوى الهدف النهائى، وهو تحقيق المطالب السياسية للجماعة التى تمارس الإرهاب وإجبار الدولة أو مجموعة من الدول أو جماعة سياسية أخرى على الاستجابة لمطالبها، وهذا الهدف قد يتطلب إرتكاب جرائم قد تبدو فى الواقع مطابقة للنموذج الإجرامى لبعض جرائم القانون العام، إلا إنها تختلف عنها فى الهدف النهائى، منها فجرائم السطو على البنوك والمحال العامة وجرائم خطف الطائرات وطلب مبالغ مالية للإفراج عن الرهائن هى مجرد جرائم جنائية عادية تهدف للحصول على المال، شأنها شأن أى جريمة أخرى ترتكبها عصابة منظمة أو فرد متمرس فى الإجرام.

ولكن هذه الصور من الجرائم إذا ما ارتكبتها المنظمة الإرهابية، فإنه يتطلب منها، التسليح والتجهيز وإعاشة أفراد المنظمة واستئجار مساكن أو مخابئ للمنظمة

وما يتطلبه القيام بالعمليات من تكلفة كل ذلك يحتاج إلى الأموال التى يكون أحد مصادرها ارتكاب جرائم السطو والسرقة.

والإرهاب ينقسم إلى قسمين هما

أولاً: الإرهاب المحلى

وهو الذى تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحدودة فى نطاق الدولة والتى لا يتجاوز حدودها، ولا يكون له ارتباط خارجى بأى شكل من الأشكال.

فعمليات العنف المنظم التى تقوم بها منظمات أو جماعات محلية داخل الدولة، من أجل تحقيق أهداف سياسية مثل تغيير نظام الحكم أو فرض سياسية ذات ملامح معينة، أو الحصول على إمتيازات خاصة لفئة أو طائفة أو طبقة أو الحصول على استقلال ذاتى لإقليم معين، كل هذه الأهداف المحلية تجعل الإرهاب محلياً إذا لم تتدخل فيه عناصر خارجية أو كان له أو لعملياته علاقة بالخارج.

ثانياً: الإرهاب الدولى

يأخذ صورة إذا كان أحد أطراف الواقعة دولياً، سواء بالنسبة للأشخاص أو الأشياء أو الأماكن أو كانت بهدف الإساءة إلى العلاقات الدولية، ولو كان أطرافه محلياً، فالعملية الإرهابية التى تقع داخل الدولة على شخصية أجنبية أو دبلوماسية أو سياسية فهى تحمل طابع دولة مثل العمليات التى تقوم بها المنظمات اليسارية فى أمريكا الاتينية وما شابه ذلك أو العمليات التى كان يقوم بها تنظيم القاعدة فى السنوات الأخيرة ضد الأهداف الأمريكية والغربية فى عدد من الدول المختلفة سواء فى أوروبا أو آسيا آو أفريقيا، ولا جدال فى أن العمليات التى تقع على أرض دولة ثالثة هى إرهاب دولى بغير شكل[٦].

والحقيقة أن الإرهاب المحلى أصبح صورة قليلة الحدوث، فقد أدى تشابك المصالح الدولية وتعقد العلاقات الدولية التى تربط المجتمعات على مستوى العالم إلا أن أصبح التأثير والتأثر المتبادل مسأله ذات أهميه بالغة.

وعلى هذا يمكن القول أن الصورة الغالبة للإرهاب فى السنوات الأخيرة، هى "الإرهاب الدولى" وذلك يعود إلى عدة أسباب منها:-

١- إن الايديولوجيات ليست حكراً على دولة بعينها، وإنما هى مذاهب عالمية بحيث لا نجد حركة إرهابية ليست لها امتداد إيديولوجى خارج إطار الدولة الموجودة فيها، بحيث تجد الحركة الإرهابية الدعم من معتنقى نفس الايديولوجية الموجوديين فى مناطق ودول مختلفة من العالم.
حتى الحركات الوطنية التى تنادى بالتحرر والاستقرار مثل منظمة الباسك الاسبانية وغيرها تجد دعم خارجى سواء إن كان مالياً أو بالإمداد بالسلاح والتدريب.

٢- التحالفات التى ظهرت فى العقود الأخيرة بين المنظمات المختلفة فى العالم، وتقديم الدعم لها فى صورة عمليات مختلفة مثلما كان يحدث مع تنظيم القاعدة، عندما تقوم إحدى الحركات التابعة له فى إحدى الدول بالقيام بعمليات إرهابية تدعيماً لموقف التنظيم، كما فعل من قبل تنظيم القاعدة فى بلاد المغرب الإسلامى، عندما اختطف عدد من الرهائن الفرنسيين فى النيجر، من أجل تدعيم موقف تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن فى ذلك الوقت من أجل تدعيم موقف التنظيم فى مواجهته مع فرنسا والدول الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك يمكن القول أن أسلوب الإرهاب الدولى هو النمط الغالب للإرهاب فى العصر الحاضر، ويتفق ذلك مع طبيعة العصر، وسهولة الاتصال والانتقال والتأثير المتبادل بين العلاقات الدولية والأحداث العالمية، وارتباط الدول فى كتل وعلاقات

مصلحية يجعل الأحداث ذات صبغة عالمية، مهما كان حدود الفعل واقتصاره على النطاق الوطنى، ويؤيد هذا وجهة النظر القائلة بأن الإرهاب يمثل خطراً على المدنية والحضارة الإنسانية جمعاء، حتى ولو كان عملاً داخلياً فى دولة من الدول.

رابعاً: أسباب ودوافع العنف السياسى

ونظراً لتعقد ظاهرة العنف السياسي وتعدد متغيراتها، تعددت الاتجاهات والمدارس في تفسير أسباب هذه الظاهرة، وتباينت باختلاف المنطلقات الفكرية والسياسية بل والتخصصات العلمية للباحثين.

لقد اختلف الباحثون في تحديد أسباب العنف السياسي. فقد خلصت دراسات أكاديمية كثيرة، إلى وجود علاقة مطردة بشكل دائم بين عدم المساواة في توزيع الدخل والقهر الاجتماعي، وبين العنف السياسي. كذلك فإن أعمال العنف التي كانت إما على شكل إضرابات أو تظاهرات أو أحداث شغب التي مارستها قطاعات وشرائح من العمال والطلبة وبعض الجماعات الإسلامية، وحتى بعض القوى اليسارية في فترة السبعينيات والثمانينيات كانت مرتبطة أساساً بقضية العدل الاجتماعي والاحتجاج على الفجوات الاقتصادية والاجتماعية المجحفة والمطالبة بتوزيع الثروات توزيعاً عادلاً، ومرجع هذه الأزمة أنه كلما ساءت عملية التوزيع العادل للثروات وتضخمت التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، ساد إحباط فردي وسخط جماعي يمهد لإحداث سلسلة من بؤر توتر وصراع يهدد بالانفجار متى سنحت الفرصة(٧).

بينما يعتقد البعض أن أسباب العنف السياسي تكمن في السلوك المنحرف للسياسيين ورغبتهم في الوصول أو الحفاظ على السلطة وهم في سبيل ذلك يسخرون الأسباب الكبيرة والصغيرة، ويجمعون المتناقضات الاجتماعية والاقتصادية؛ ويرجع ذلك إلى قوة الدوافع السياسية وقدرتها على النمو واستجماع

عناصر التواصل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. حيث يمارس العنف السياسي من قبل أشخاص ينتمون إلى أحزاب أو منظمات سياسية أو يعملون على تشكيلها بأنفسهم، لهم طموحات في القيادة والإدارة، وهم يسعون إلى الوصول إلى أهدافهم بطرق وأدوات متعددة، وقد لا يفرقون كثيراً - وهم يعيشون نشوة الطموح- بين الأدوات الشرعية أو المشروعة، والأدوات غير الشرعية أو غير المشروعة، فالذي يقرر الأداة المناسبة للتعامل مع الخصوم هو الظرف، وحجم العقبة التي تقف في سبيل الهدف.

فربما يلجأ السياسيون الطموحون إلى استخدام الدبلوماسية العالية والعلاقات المتداخلة، ثم تتدرج إلى شراء الذمم ودفع الرشا، وتتسلسل إلى التهديد بالفصل من الوظيفة أو التهديد بالقتل، وتبلغ ذروتها إلى قتل عدد كبير من الناس وسحقهم تحت شعار تحقيق مطالب "المعارضة" أو حماية السلطة "الحكومة".

فالعنف السياسي في حقيقته ليس عنفاً اجتماعياً أو اقتصادياً بل هو سلوك منحرف وعنف يدور حول السلطة ويتميز بالرموزية والجماعية والإيثارية والإعلانية، ولكنه يأخذ طابعاً ظاهرياً يتستر به، مثل: أن يكون العنف السياسي قومياً، أو يكون اقتصادياً، أو يكون اجتماعياً، أو يكون دينياً أو مذهبياً.

رأي ثالث يرى أن العنف السياسي سواء كان لسبب اجتماعي أو اقتصادي أو كان بسبب نفساني والرغبة في السيطرة والتحكم، فإن العنف السياسي ظاهرة تكاد أن تكون طبيعة في سلم الصراع من أجل الديمقراطية؛ فعلى سبيل المثال هناك عنف سياسي ظاهر للعيان في العراق، وهو يمثل الصراع بين إرادات تريد أن تحدث تغيراً في أساليب إدارة الحكم في العراق، وبين إرادات تريد أن تحافظ على سطوتها ونفوذها، لأن الديمقراطية والسلم الأهلي لا يمكن أن يقوم بوجود هاتين الإراديتين المتناقضتين، فيجب أن تذهب إحداهما وتظل الأخرى، فإن أذعنت إرادة التغير لإرادة السطوة اختفت الديمقراطية والحكم الصالح، وأن تغلبت إرادة التغير على إرادة السطوة، عاش الناس في أمان وحرية واستقرار.

وهناك من يرجع "العنف السياسى" إلى عدد من العوامل، والتى حددت فى أربعة اتجاهات.

١. العوامل السيكولوجية والنفسية

ويرجع أصحاب هذا الاتجاه إلى أن العنف السياسي مرتبط بالحالات الانفعالية الساخطة والملازمة للغضب والقلق والمتمثلة في توقعات وإحباط الناس في محاولته لتحديد أسباب العنف السياسي وتشير الدراسة إلى الربط بين مفهوم الحرمان النسبي وبين ظاهرة العنف السياسي فالحرمان النسبي كما يتركز حول التفاوت المدرك بين توقعات الناس القيمية التي يعتقدون بأنهم يستحقونها على نحو مشروع وبين قدراتهم القيمية التي يعتقدون بأنهم قادرون على تحصيلها أو الاحتفاظ بها، وهذا التفاوت يؤدي إلى فجوة بين التوقعات والواقع بين ما يتوقع المرء أن يحصل عليه وبين ما يحصل عليه فعلاً الأمر الذي يؤدي بلاشك إلى حالة إحباط لدى أعداد كبيرة من الناس نتيجة لفشلها من تحقيق أهدافها وطموحاتها وتضيف الدراسة إلى أن العنف السياسي مرتبط ببعض المتغيرات الاقتصادية التي تحدث في المجتمعات فالعنف السياسي كما يقول يقع بعد حدوث فترة طويلة من الازدهار الاقتصادي ثم يعقبها فترة قصيرة من الانتكاس الحاد وقد استخدم بعض العلماء نظرية الإحباط ـ العنف والتي تنتج عن التناقض بين التوقعات والآمال من ناحية وبين ما يحصلون عليه فعلياً من ناحية ثانية فإذا شعر الناس بأن هناك فجوة بين هذين المفهومين زادت احتمالات ظهور العنف السياسي.

٢. العوامل السوسيولوجية (الاجتماعية)

ويركز هذا الاتجاه على حالة اختلال في النسق الاجتماعي والسياسي الأمر الذي يحد من قدرة النظام السياسي على الاستجابة للضغوط والمطالب التي تفرضها عليه بيئته الداخلية والخارجية حيث أن حالة عدم توازن النسق تؤدي بالضرورة إلى فشل النظام في مواجهة التغير وعدم قدرته في إعادة التوازن الأمر الذي يؤدي إلى

حدوث العنف السياسي نتيجة لاختلال هذا التوازن إذن طبقاً لهذا الاتجاه فإن عدم التناسق بين القيم والبيئة في المجتمع تكون النتيجة هى فشل النسق الاجتماعي مما يؤدي إلى ظهور أزمات اجتماعية، وهنا يصبح النظام السياسي فاقداً للسلطة وغير قادر على امتلاك القوة في إعادة التوازن الاجتماعي إلى وضعه الطبيعي الأمرالذي يؤدي إلى ظهور مؤشرات العنف السياسي في المجتمع.

٣. عوامل الصراع السياسي

يرى هذا الاتجاه أن العنف السياسي هو نتاج للصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية والجماعات المنظمة التي تنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع بمعنى أن ظهور الصراع السياسي في المجتمع يؤدي بالضرورة إلى ظهور مفهوم (السلطة متعددة السيادة) ويقصد بذلك توافر قوى متنافسة في المجتمع مما يؤدي إلى إضعاف دور الحكومة وبروز تكتلات القوى والتي تخلق تحدياً للسلطة القائمة والذي بدوره يؤدي إلى تفكك السلطة السياسية المحتكرة للقوالب يرى هذا الاتجاه أن طبيعة التنظيم الجماعي والتفاعل القائم بين الأنظمة السياسية والقوى المنافسة لها يحدد مدى العنف السياسي في المجتمع.

٤. عوامل الصراع الطبقي

هذا الاتجاه في تفسير ظاهرة العنف السياسي ينطلق من أفكار ماركسية حيث يركز على أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والصراع بين الطبقات كارل ماركس يرى أن نمط الإنتاج للحياة المادية يحدد بشكل عام عملية الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية وأن قوى المجتمع الإنتاجية المادية عند مرحلة محددة من تطورها تصبح في حالة صراع من علاقات الإنتاج القائمة والتي بدورها تتحول إلى قيود للقوى الإنتاجية وعند هذه الحالة تبدأ مرحلة العنف في المجتمع والذي يأخذ شكل صراع بين الطبقات في المجتمع ووفقاً للرؤى الماركسية كما جاء بالدراسة فإن هناك من يرى أن البناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة عن هذه

الأسباب تتبع تنظيمات طبقية خاصة وفي كل مجتمع ثمة طبقتان رئيسيتان طبقة حاكمة مستغلة وأخرى محكومة مستغلةوأفراد هذه الطبقة الأخيرة يغتربون عن القيم السائدة وطريقة إنتاج الأشياء وهم يشكلون أخيراً جماعة ضخمة يجمعهم معا الوعي الطبقي المشترك وإذا قويت هذه الطبقة المستغلة بما يكفي أطاحت بالطبقة الحاكمة(٨).

وإذا نظرنا فى المحيط العربى، فسوف نجد أن "العنف السياسى" له عدد من الأسباب, كل دولة على حدة، ولكن هناك عدد من القواسم المشتركة بين هذه الأسباب أهمها:-

١-أن العالم العربي يعيش الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية، وبسبب هذه الأزمات والمشكلات البنيوية، تعمل الكثير من النظم والمؤسسات على ممارسة أنواع العنف كلها لتجاوز نقاط الضعف المتأصل فيها. وبدلاً من أن تبحث هذه المؤسسات عن حلول حقيقية وواقعية لهذه الأزمات، فإن استخدامها للعنف يعمل على تزايد المشكلة، ويوفر لها المزيد من أسباب وعوامل الحياة، ومن الطبيعي تماماً أن ينتهي إغلاق مجالات العمل السياسي أمام المجتمع، بإعمال القمع وتقييد الحريات وهضمها، إلى دفع هذا المجتمع إلى سلوك طرق أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه، وإلى ممارسة الاحتجاج على تسلط الدولة، أى الرد على العنف الرسمي بعنف مضاد. وينبغي أن ندرك تماماً معنى أن يشعر قسم من المجتمع بالغبن والاضطهاد، ويفقد الثقة في العملية السياسية برمتها.

٢-إنعدام المشاركة السياسية، والذى يتمثل فى تدني مستوى المشاركة السياسية، وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطبقات، في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن بما في ذلك الحياة اليومية سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الحي السكني أو العمل أو عن طريق العضوية الفعالة والنشيطة في التنظيمات الشعبية

والرسمية، يؤدي إلى نوع من اليأس والإحباط وانعدام الثقة في المجتمع ومؤسساته.

فشباب اليوم بعيد عن الممارسة السياسية بمعناها الواسع التي تنمي لديه القدرة على إبداء الرأي والحوار حول مسائل عامة أو اجتماعية، والتي تعوّده على تقبل الرأي الآخر بعد تحليله ونقده والتنازل عن رأيه إذا اقتنع بغيره، وعدم وجود تعددية سياسية، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة، يؤدي إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي، وإلى تجاهل مطالب الأقليات وقمع الجماعات المعارضة.

ويؤدي هذا كله إلى تهيئة التربة المناسبة للعنف والإرهاب. ومن أسباب لجوء بعض الجماعات الإسلامية إلى العنف في بعض الدول العربية، محاصرة التيار الديني وقمعه وعدم إعطائه حرية العمل السياسي المشروع والعلني والسماح له بالوصول إلى السلطة بطريقة سلمية.

٣-الفقر وفقدان العدالة الاجتماعية، وتتمثل فى ن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في الدول العربية في العقود الأخيرة، أدت إلى تكثيف حركة الهجرة من الريف إلى المدينة، وانتشار الأحياء العشوائية الفقيرة في مدن بعض الدول. وقد انتشر في هذه الأحياء العشوائية فكر الغلو، الذي أفرز العنف بعد ذلك، بفعل عجز بعض سكان هذه الأحياء العشوائية عن التكيف مع قيم المدينة المختلفة عن قيمهم الريفية. كما أنه وبسبب تفشي البطالة، وخاصة بين الشباب، كان استقطابهم من جانب جماعات الغلو والعنف، أو انضمامهم التطوعي إليها، مسألة سهلة إلى حد كبير.

وتؤثر الأزمات الاقتصادية في الطبقات الدنيا في المقام الأول، حيث تعاني بشدة من تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات وظهور طبقة من الأثرياء الذين يسلكون سلوكاً استفزازياً بالنسبة للفقراء. وتؤدي الأزمات الاقتصادية إلى ازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وبالتالي تزداد حدة التفاوت الطبقي وتنعكس آثار هذا الخلل الخطير على الشباب وتنشأ تربة صالحة

للغلو تزود جماعات الغلو والعنف بأعضاء يعانون من الإحباط ويفتقدون الشعور بالأمان والأمل في المستقبل.

٤-الكبت الذى يؤدي إلى العنف, فمن المفترض أن القوانين والضوابط التي تحكم المجتمع تحد من عنف الأفراد، ولكن يبدو أن تلك القوانين والضوابط قد أصبحت ضعيفة بدليل أن منطق القوة أصبح هو السائد الآن، فكل فرد يريد أن يأخذ حقه بنفسه بعد أن فقد الإحساس بالعدالة خاصة في ظل بطء إجراءات التقاضي، كما أن السياسات الحكومية الفاشلة ولجوء السلطة نفسها أحيانا للعنف في تعاملها مع المواطن، دفعته إلى اللجوء هو أيضاً للعنف، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المواطن خاصة سكان العشوائيات فتلك المناطق صارت بؤراً للفساد والإجرام، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة(٩).

ولذلك هناك بعض الخطوات الهامة، التى يجب أن تقوم بها الأنظمة العربية من أجل مواجهة العنف السياسى المنتشر، منها على سبيل المثال:-

١- إيجاد بديل حضارى موثوق به غير تابع للحكومة لمواجهة فكر العنف وضرورة أن يكون شيخ الأزهر بالانتخاب لا بالتعيين.

٢- تخلى الأنظمة العربية عن سياسات القهر والاستبداد والعنف وتلفيق التهم للخصوم وزيادة حقيقية فى الوسائل المحققة للإصلاح السياسى.

٣- إيجاد حلول لمشاكل الشعوب الاقتصادية والاجتماعية بما يتوافق مع عاداتها وتقاليدها.

٤- يجب أن تكون حرية الفكر والاعلام مكفولة للجميع بغض النظر عن انتماءاتهم طالما إنها لا تتعارض مع شريعة الخالق عز وجل وأمن واستقرار البلاد.

وإذا تأملنا هذه الخطوات جيداً، فسوف نجد أنها نفس المطالب التى جاءت بها الثورة يناير فى مصر، والتى تهدف فى مجملها إلى القضاء على كل السلبيات

والأخطاء الموجودة فى مصر والعالم العربى، والتى كانت تسبب إنتشار العنف السياسى.

أما عن العنف السياسى الإسلامى، فالتاريخ الإسلامى لم يخلُ من جماعات تعتمد السلاح سبيلاً لتغيير ما تراه منكراً حتى أن كل الدول التي تأسست في تاريخ العرب والمسلمين – وفي تاريخ غيرهم- إنما كانت ثمرة تمرد مسلح نجح في إقتلاع دولة وإقامة أخرى محلها بذريعة مقاومة الجور وإرساء العدل الذي جاءت الشرائع والنبوات من أجل إقامته(١٠).

ورغم أن الفقهاء اضطروا لسد هذا الباب - بسبب ما دخل منه على المسلمين من بلاء وفتن وتمزيق صف فاعتبروه ضرباً من الفتنة التي نهى الإسلام عنها مكتفين بممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالوسائل السلمية- فإنهم كلما حصل خروج مسلح على ظالم ونجح في الإطاحة به متعهداً بإقامة الشريعة والعدل، بايعوه معترفين بشرعيته داعين الأمة إلى ذلك.

والدول القائمة اليوم في بلاد العرب أقامها العنف أو هى قائمة به فليس إذن غريباً عن تاريخنا وتراثنا ظهور جماعات تعتمد أساليب القوة بالنظر إلى ما في الواقع من مظالم خانقة، وما في الإسلام وتراثه من مبادئ قابلة لأن تحمل لصالح تسويغ إعلان الجهاد ضد حاكم ظالم.

ولذلك فالعنف السياسى الذى تقوم به جماعات إسلامية الآن يمكن تناوله من حيث أنواعه:

فمنه ما هو مقاومة للاحتلال كالذي تقوم به جماعات في فلسطين والعراق والشيشان وكشمير والفلبين وتركستان وهذا لا اختلاف في أصل مشروعيته الدينية وحتى القانونية، إذ إن مقاومة الاحتلال حق فطري من قبيل دفاع الإنسان عن ملكه وعرضه.

وقد كان إعمال الجهاد في هذا الحقل مثمراً، إذ قد أفضى إلى طرد الجيوش المحتلة التي كانت أحكمت قبضتها في القرن التاسع عشر على جل العالم الإسلامي

ولم تبق غير بقاع محددة يصطلي فيها المحتل اليوم بنار الجهاد ولن يكون له فيها غير ما كان لأسلافه من مصير.

ومنه ما تعتقد هذه الجماعات أنه جهاد ضد حكومات ظالمة معظمها علماني. ورغم ما بذلت جماعات إسلامية في هذا الحقل فقد كانت الحصيلة كارثية، وانتهى عقلاء تلك الجماعات إلى مراجعات جذرية وتقويمات أفضت بهم إلى الاعتراف بضلال طريقهم الذي تأسس على فقه مبتسر بالشريعة وفقه معدوم بالواقع، مثل حالة العنف الدينى عانت منها.

خامساً: تداعيات العنف السياسي

عندما تظهر الحالات التى ذكرناها أو بعضها، فى ظروف التفكك الاجتماعى تكون ثقافه العنف السياسى هى الأكثر شيوعاً، ولقد إهتمت دراسات العنف بموضوع العنف السياسى اهتماماً كبيراً، فانتشار ثقافة العنف بصفة عامة، والعنف السياسي بصفة خاصة، يمثل أقصى ما يمكن أن يصل إليه المجتمع من عنف وعدوان، ذلك أن العنف السياسى يتحول إلى قيمة فى حد ذاته، وتصبح ممارسته هدفاً فى حد ذاته.

ولا تنشأ ثقافة العنف بوجه عام من فراغ، بل من الظروف التى يعيش فيها فئات المجتمع الفقيرة، وهى ظروف تخلق وسطاً مهيناً لنشاءه هذه الثقافة ومن هذه الظروف –التفكك الأسرى وغياب الأباء وفقدان القدرة على السيطرة على الأطفال والشباب إلى تطوير قيم مخالفة للقيم السائدة، ويستغرق ذلك وقتاً طويلاً فرفض القيم السائده لا يظهر بشكل فجائى وإنما يظهر عبر عمليه يطلق عليها عمليه التحييد.

وتبدأ عملية التحييد هذه عندما يبدأ الشباب المراهق وهو يتصارع مع القيم النظامية والقيم المنحرفة الميل إلى القيم المنحرفة وتفضيلها على القيم النظامية، ويطور الشباب وهو فى طريقه إلى التحول الكامل نحو السلوك المنحرف تبريرات

وتصورات عقلية تدعم هذا التحول، ويطلق على هذه التبريرات آليات التحبيذ وهى تتراوح بين أربع آليات أساسية حددها سايكس وماتزا وهى رفض المسئوليه أو انكارها وانكار حقوق الضحية وتوجيه اتهامات معاكسة للإدعاء والقضاء والسلطة بشكل عام والنظر إلى الفعل الإجرامى بوصفه فعلاً موجهاً لخدمة الآخرين والوطن، وليس لأغراض أو مكاسب شخصية.

وهكذا فإن ثقافة العنف السياسى، لها منطق داخلى خاص كما أنها تقوم على ضرب من التعارض بين المعايير العامة والمعايير الخاصة، وتدعيم القيم الخاصة والميول التبريرية التى يترتب عليها مزيد من السلوك الإجرامى أو العنيف.

إن مفهوم العنف السياسي، ينصرف إلى "توظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية، قد تتمثل في الوصول إلى السلطة السياسية أو على الأقل التأثير عليها، وهنا نكون إزاء عنف منظم من جانب المعارضة. كما قد تكون تلك الأهداف هى ضمان السيطرة على السلطة السياسية والتشبث بها، وهنا نتحدث عن عنف من جانب النظام نفسه".

وقد برز في الآونة الأخيرة نوع من العنف السياسي، مضافاً إلى عنف الحكومة ضد المعارضة، وعنف المعارضة ضد الحكومة، وهو عنف الحكومة ضد الحكومة، أو بتعبير أدق عنف أطراف حكومية ضد أطراف حكومية أخرى. ويحصل هذا النوع من العنف عندما تتألف الحكومة من أحزاب سياسية غير متفق على برنامج سياسي موحد، فتسعى بعض الأحزاب من خلال رجالها في البرلمان والسلطة (نواب، وزراء، إداريين، رجال أمن إلى آخره...) إلى استخدام أساليب ابتزازية ضد الحكومة وممارسة الضغط عليها لتحقيق مكاسب حزبية أو فئوية من خلال وجودها في السلطة.

ويبرر هذا العنف السياسي مرة بأن أطرافها إنما اشتركوا بالسلطة مضطرين للحفاظ على أنفسهم ومكاسبهم؛ وتارة أن الأطراف الحكومية القوية تمارس ضدهم نوع من التهميش للسلطة!.

يبدأ العنف السياسي – عادة- من أروقة السلطة وقصور الرئاسة؛ فالحزب الحاكم الواصل للسلطة لتوه، يمارس من طرفه نوع من الاستبداد والعنف السياسي اتجاه الأحزاب الأخرى، سواء عن طريق استصدار التشريعات والقوانين التي تصب لمصلحة الحزب وأعضائه، أو عن طريق قرار استئصال معارضيه أو مخالفيه الذين يشكلون خطراً على مستقبل وجوده في السلطة، ثم أن نفس أعضاء الحزب الحاكم يمارسون من داخل الحزب عنفاً سياسياً ضد بعضهم البعض يمكن أن نسميه بالعنف السياسي الداخلي لتحديد صاحب الرأي ومصدر القرار الأول حيث أن أعضاء الحزب الحاكم يأتون جمعهم إلى السلطة وهم متقاربون من حيث سلطة بعضهم على بعض، وتجمعهم في الغالب علاقات الصداقة، ولكن وصولهم إلى السلطة، وتطلب وجود قائد يصدر القرارات ويطيعه الآخرون، يحتم وجود علاقات متوترة بينهم، وبالتالي، اللجوء إلى العنف في كثير من الأحيان.

وقد يبدأ العنف السياسي من أطراف سياسية خارج السلطة، تجمع قواها لتأليف معارضة قوية تناهض الحزب الحاكم وتطالب بحقوقها السياسية، كالمشاركة في السلطة، أو الاستحواذ عليها، فتتجه الحكومة إلى مقاومة هذه المجاميع السياسية المتمردة بممارسة العنف السياسية المنظم ضدها مثل: حل هذه الأحزاب وحظرها، أو تهديد أعضائها، أو سجنهم، أو قتلهم...

وأياً كان الطرف الفاعل في ممارسة العنف (رسمي أو غير رسمي أو شعبي) فإن اللجوء إلى العنف يعبر عن وجود أزمة في المجتمع ترتبط درجة حدتها بمستوى ممارسة العنف على الصعيدين الكم والكيفي.

والواقع أن ظاهرة العنف السياسي تعتبر ظاهرة عالمية، لا يكاد يخلو أى مجتمع معاصر منها، وينحصر الفارق بين المجتمعات في هذا المضمار في درجة ممارسة العنف وفي نسبية أسباب الظاهرة.

إن للعنف السياسي تداعيات خطيرة للغاية وتؤدي إلى نتائج سلبية على كل المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: من الناحية السياسية

١- يقضي العنف على كل جسور الثقة بين القوى السياسية (حكومة / معارضة / أحزاب / منظمات مجتمع مدني) ويعدم كل فرص الالتقاء بين القوى المتصارعة حتى أنه لا يوجد مجرد فرصة وجود قواسم مشتركة بين الجانبين وتوفر هذه الظاهرة روافد جديدة للصراع السياسي والعنف السياسي.

٢- إمكانية استقواء بعض التيارات السياسية بقوى خارجية لمساندتها وأذكر بما أقدمت عليه بعض فضائل المعارضة العراقية قبل غزو العراق وكيف مهدت الطريق للولايات المتحدة لغزو العراق تحت حجج واهية كما أشير أيضاً إلى الحالة اللبنانية فهناك الجانب المسيحي الذي يرى في الغرب حامي الحمى (الكتائب / القوات اللبنانية / كمثال) في مواجهة التيار الشيعي المستند إلى سوريا وإيران ... وكيف أدت حالة الاستقطاب هذه إلى عدم استقرار الوضع السياسي في لبنان وهو الأمر الذي يحدث الآن في السودان من قبل بعض فصائل التمرد ... وهذا بدوره يعني المزيد من الفرقة وعدم الاستقرار.

٣- فقدان الشعب ثقته بالنظام الحاكم كنتيجة ولعدم قدرته على المحافظة على وحدة تماسك المجمع وعندئذ يضعف الولاء للوطن لحساب الولاء للأسرة أو القبيلة أو حتى الأندية الرياضية، وخلق مناخ يتسم بالاحتقان بين كل قوى المجتمع.

ثانياً: من الناحية الاقتصادية

إن عدم الاستقرار السياسي في حد ذاته كفيل بعدم الأستقرار الاقتصادى وعندما تزداد وتيرة العنف تضعف قدرة الدولة على وضع برامج للتنمية أو حتى مجرد أحداث تغيير نوعى فى البني الاقتصادية وتهرب رؤوس الأموال إلى الخارج وتضعف حركة الاستثمارات المباشرة..وتقل كفاءة رؤووس الأموال المستثمرة

وتزيد الأزمات البنيوية وتوجه الحكومة جزء كبير من الموازنة إلى الأجهزة الأمنية على حساب التعليم والصحة والنقل ..الخ وتتوقف عجلة التصنيع وتقل القدرة على التصدير فيما تزيد الواردات وتتعرض الدولة إلى عجز مزمن فى ميزان المدفوعات وتلجأ للاقتراض والاستدانة، وهنا تتكرس التبعية للخارج.

ثالثاً: من الناحية الاجتماعية

- زعزعة الأمن والنظام العام نتيجة ما يتركه العنف من حالات الفوضى والتفكك في المجتمع وأعود فأذكر بما حدث للبنان خلال الحرب الأهلية وما يشهده العراق حالياً.
- التباطوء في إنجاز الأعمال وزيادة معدلات البطالة نتيجة هروب الاستمارات وتعطل المصانع عن العمل وزيادة البطالة والتي تمثل بدورها زاد جديد لعمليات العنف.
- إمكانية خلق فتن طائفية أو عرقية (العراق مثال ـ فالخلافات بين السنة والشيعة حتى بين فصائل الشيعة أصبح أمراً مالوفاً.
- انقسام في لحمة وسدى المجتمع نتيجة الفوضى والفتن والتي قد تصل بعض الأحيان إلى حروب أهلية.
- نمو ثقافة التدمير والعنف عند بعض الفئات في المجتمع حيث تنمو بعض الجماعات التي لا تجد سوى العنف كطريق للتغيير وذلك على حساب الحوار السلمي.
- تمترس ثقافة المنولوج فالفرد العنيف لا يعرف سوى السلوك الفردي المملوء بالعقد والشعور بالنقض والإحساس بالكره تجاه المجتمع الذي يرى فيه فقط الظلم والقهر وكلها تشكل دوافع العنف والعنف المضاد ... والذي يأتي العنف السياسي على رأسها.

وبشكل عام فإنه من أجل تصحيح الأوضاع ورأب الصدع ... المجتمع العربي في حاجة ملحة لتصحيح الأوضاع واعتماد لغة الحوار سبيلاً بين النظم الحاكمة والقوى الراغبة في التغيير .. فالعنف السياسي مشكلة يجب عدم التهوين منها وغير ذلك من حلول سيولد مزيداً من العنف السياسي الذي سيولد بدوره عنفاً من جانب الأنظمة يساويه في المقدار بل ويزيد عليه.. وبخالفه في الأغراض والغايات.

"إن مقارنة ظاهرة العنف والإرهاب من مدخل التفكير في البنى والشروط والتحتية (الاجتماعية - الاقتصادية) تقدم فرصة لفهم موضوعي صحيح للظاهر بمقدار ما تسدد ضربه للمقاربة الأمنية الاستئصالية المدفوعة إلى جنونها الأقصى والمرتكزة إلى الفرضية الخاطئة عن انحراف سلوك ممارسي العنف والإرهاب وإلى الفكر الأكثر خطأ عن إمكانية تصويب ذلك الإنحراف من طريق الردع الأمني العنيف أن الأمن الحقيقي هو عدم استخدام أدوات الأمن "إلا عند الضرورة القصوى" هو أمن المجتمع بما هو إشباع للحاجات أى بما هو أمن اقتصادي والإنتاج فليس بوسع الأمن أن يحفظ أمناً قد ينشر الرعب وينتقي ضحايا يحولهم إلى مجسم تمثيلي لما سيلحق الجميع لكنه - قطعاً لن يستأصل مشاعر الحنق ورغبات الانتقام للنفس من الحرمات ولن يمنع كثيرين من ركوب موجات العنف والإرهاب بل هو قد يضيف سبباً جديداً إلى ترسانة المبررات التي يسوقها الداعون إلى العنف لتسويغ العنف وشرعنته".

الخاتمة

إن ظاهرة العنف السياسى هى ظاهرة مركبة ومتعددة التغييرات، ولا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط. فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر بعضها على بعض سلباً أو إيجاباً فيما بينها لتفجر أعمال العنف السياسى.

كما إنه يجب التمييز بين الأسباب المباشرة والموقفية التي تفجر أعمال العنف، وتلك العوامل غير المباشرة أو الكامنة التي تقف خلفها. فالأولى تعتبر بمثابة المناسبات والشرارات ولكنها ليست الأسباب والعوامل البنائية الكامنة التي تولد الظاهرة، وعلى الرغم من تعدد وتداخل العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العنف، إلا أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحداً، بل يختلف من دولة إلى أخرى، طبقاً للاختلافات والتمايزات المرتبطة بالتركيب الاجتماعي والثقافي والبناء السياسي والظروف الاقتصادية، وفي بعض الحالات، يمكن القول بوجود عامل أو عوامل جوهرية أو مركزية تؤدي إلى أعمال العنف بينما يأتي تأثير العوامل الأخرى في مرتبة تالية.

وإن كان العنف السياسى يجب الا يوجد أصلاً، لأن العنف السياسي سواء كان اقتصادي أو إجتماعي، نفساني كان أو طبيعياً في سلم الصراع بين الخير والشر، يناقض العمل السياسي، لأن العمل السياسي بطبعه يتطلب ممارسات دبلوماسية وعلاقات وثيقة، ولقاءات ودية دائمة، واحترام وجهات النظر، والتفاوض والقبول بالحد الأدنى من المطالب السياسية، والرضا بالتوافقات، والإيمان بالشراكة الاجتماعية والسياسية، وربما تنازلات للصالح العام، بينما العنف السياسي هو سلوك منحرف يريد أن يؤثر على نتائج العملية السياسية من خلال استخدام أدوات ضغط إكراهية تجعل الطرف الآخر يذعن إلى مطالب فرقائه، فهو إستخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها، لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف بالممتلكات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية.

الهوامش

1- http://ikramika.maktoobblog.com/1146487/

٢- استرتيجية مواجهة القاعدة، ص ٢٤٢

3- http://www.b-alathb.com/vb/showthread.php?t=49761

٤- الإرهاب والعنف السياسى، ص ١٣٠

٥- العنف والمفهوم والأنماط والعوامل، ص ١٥

٦- حقوق الإنسان، ص ٣٩٤

٧- الإرهاب والعنف السياسي، ص ١٩

8- https://groups.google.com/

٩- العنف السياسى فى الوطن العربى ص ٥٦

10- http://www.islammemo.cc/2006/05/03/5210.html

أهم المراجع

١- أحمد جلال عزالدين: **"الإرهاب والعنف السياسى"**، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس ١٩٨٦.

٢- أحمد زايد: **"العنف..المفهوم والأنماط والعوامل"** مجلة مفاهيم، القاهرة، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ٢ السنة الأولى، فبراير ٢٠٠٥.

٣- محمد السماك: **"العنف السياسي"** بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، السنة ١٩٩٢.

٤- أحمد الرشيدى: **"حقوق الإنسان..دراسة مقارنة فى النظرية والتطبيق"** مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥

٥- ياسر أبّو حسن: **"ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي"**، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم، الطبعة: الأولى / ٢٠٠٨م.

٦- على بكر: **"إستراتجية مواجهة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب – دراسة مقارنة مع الحالة المصرية"** مركز االمسبار للدراسات- دبى، الامارات – أكتوبر ٢٠٠٧.

7- https://groups.google.com

8- http://www.b-alathb.com/vb/showthread.php?t=49761

9- http://ikramika.maktoobblog.com/1146487

10- http://www.islammemo.cc/2006/05/03/5210.html

العدد ٩٣ - السنة الثامنة
سبتمبر ٢٠١٢

رقم الإيداع : ١٢٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤



المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org